فلسفة المسوغات النحوية في الميزان - مسوغات الابتداء بالنكرة أنموذجاً

الدكتوره فوزية بنت بداح بن مخلد العتيبي
أستاذ اللغويات المشارك بكلية الآداب
جدة - جامعة الملك عبد العزيز
falotaiebe@kau.edu.sa

The Philosophy of Grammatical Standardization Tools : Starting with the Nakirah as an Example

Dr. Fauzeya Badah Mokhled Al-otabi
Associate Professor of Linguistics , Faculty of Arts
Jeddah - King Abdul Aziz University

الملخّص :

تعد فلسفة المسوغات النحوية من الموضوعات التي تكشف عن آلية تعامل النحاة في تقعيدهم مع التراكيب الخارجة عن أصلها؛ إذ تقوم على التسهيل وإجازة الاستعمال، وتكشف بالتالي عن ملامح الفكر النحوي في مراحله المختلفة، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة وتجسدت في تساؤلاتها الأساسية: هل الخروج عن الأصل خروج عن قانون نظري شكلي يمكن تعويضه بالمسوغات؟ وما العلاقة بين الأصل واشتراطات المسوغات؟ وهل يؤدي المسوغ للخارج عن الأصل البعدين النحوي والسياقي اللذين كان يؤديهما الأصل؟ وما علاقة فكرة المسوغات بالفكر النحوي؟ وجمعًا لأطراف تساؤلات الدراسة حدد ميدانها في (مسوغات الابتداء بالنكرة) لكثرتها وتباين النحاة في التعامل معها. وقد قامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى نتائج منها: فلسفة المسوغات النحوية، المتمثلة في (مسوغات الابتداء بالنكرة) لها جذورها العميقة في الفكر النحوي؛ فالتراكم المعرفي الذي حوته تفاصيلها لا يمكن أن يكون مبنيا على أسس وهمية إذ يجسد مراحل زمنية متصلة؛ فالضابط الذي أشار إليه سيبويه لضبط فكرة المسوغات في بداية مراحل هذا الدرس كان متزامنا في أذهان النحاة في المراحل التالية له، وإن تباينوا في آلية توظيفه؛ إذ صنّفت الدراسة محاولاتهم حصر مواطن مسوغات الابتداء بالنكرة إلى ثلاثة أنماط، منها ما هو بيانٌ بالسِّمات العامة للمسوغات، ومنها ماهو بيان بالسِّمات الفرعية لها، ومنها ماهو تشقيق للسِّمات الفرعية إلى سمات فرعية لها، كما صنّفت سمات مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نمطين: سمات متعلقة بالنكرة ذاتها، وسمات متعلقة بخبر النكرة، وخلصت إلى أن دلالة التخصيص من أكثر الدلالات بروزًا في السمات المتعلقة بالنكرة ذاتها، وتتجلى في علاقة التلازم والارتباط بين ركني التركيب، وأنّ كلّ مسوغ يحمل بعدين دلاليين: بعد سياقي عام، وبعد نحوي خاص.

الكلمات المفتاحية : المسوغ – المبتدأ – النكرة – الأصل – التخصيص – الفكر النحوي

Abstract:

The Philosophy of grammatical standardization tools, or changing the structure of an otherwise ungrammatical sentence to make it grammatical through specific alterations reveals grammarians' methods in dealing with irregular structures. It is based on making language use easier and removing what would render certain common structures ungrammatical, a feature which emphasizes the characteristics of Arabic grammatical thought in different eras. The key questions this study poses are: Is deviating from a certain grammatical rule only a matter of form-breaching which can be remedied with the application of these tools? What is the relationship between an original grammatical rule and the conditions for applying the tools which justify breaking it? Does the application of such tools with irregular structures fulfill the grammatical and contextual functions which the original rule fulfills? What is the relationship between the use of these tools and grammatical thought? Due to the numerous ways in which grammarians have dealt with the issue, the answers to these questions are limited in this study to the case of starting with the nakirah (indefinite article) in Arabic sentences. It applies an analytical, based on sub-secondary characteristics. These applications, the study proposes, follow two modes: the nakirah and the nakirah's khabar (predicate). The study also argues that the rule of specification is key to the case of the nakirah as it is manifested through the relationship between the two corners of such structures and that each tool indicates two dimensions: the general contextual and the specifically grammatical.

Key words : grammatical standardization tools , mubtada' , nakirah , rammatical principles , grammatical specification , syntactic thought .

المقدمة

حظيت نظرية الأصل والفرع بنصيب وافر من عناية النحاة بها، بل إن المتأمل في الدرس النحوي قد يلحظ هيمنتها في كثير من قواعده؛ إذ ظهرت ظلالها في مناح عدة، منها: السعي لسن مسوغات لما خرج عن أصله، كما في مسوغات الابتداء بالنكرة، ومسوغات مجيء صاحب الحال نكرة...

تأمل هذه الحال فرض على الفكر تساؤلات عدة، كانت إرهاصات فكرة هذه الدراسة، وتتمثل في تساؤلاتها الأساسية: هل الخروج عن الأصل خروج عن قانون نظري شكلي يمكن تعويضه بالمسوغات؟ وما طبيعة العلاقة بين الأصل واشتراطات المسوغات؟ وهل يؤدي المسوغ للخارج عن الأصل البعدين النحوي والسياقي اللذين كان يؤديهما الأصل؟ وما علاقة فكرة المسوغات بالفكر النحوي؟

ومن هنا تبلورت فكرة هذه الدراسة، التي حدِّد ميدانها في مسوغات الابتداء بالنكرة؛ إذ هي أكثر المسوغات في الدرس النحوي كمًّا وكيفًا، ولعلها بذا تكوِّن نتاجًا علميًّا كافيًا إلى حدٍّ ما للإجابة عن هذه التساؤلات.

التي يهدف منها إلى محاولة إبراز فلسفة المسوغات في الفكر النحوي؛ من خلال الوقوف عن حقيقة فكرة المسوغات وآلية تعامل النحاة معها في تقعيدهم، وحقيقة تنوِّعها، وتباينهم في حصر مواطنها.

وتبرز أهميتها في كشفها عن جوانب فكرية تجسد الأصول المستند إليها في بناء النظرية النحوية عامة، وآلية تعامل النحاة مع ميدان الدراسة، وأثرها في إجراءاتهم المتخذة في سياقات عدة، كاجتماع عدة مسوغات في تركيب واحد.

وهذه الدراسة لا تعنى بحصر المسوغات ومواطنها بشكل مباشر؛ فهي مسبوقة بدراسات كثيرة في ذات الموضوع، يمكن تصنيفها إجمالاً على النحو الآتي:

- **مصنفات تناولت المسوغات عَرَضًا:** وهي تصدق على كثير من المصنفات النحوية التي تناولتها في سياق موضوع الابتداء وأحكامه.
- **مصنفات أفردت للمسوغات:** كدراسة (التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعنابي) بتحقيق حميد الدين، نصار بن محمد، وهي بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية(٢٠٠٩م) العدد ١٥٣، مجلد ٤٣، عني فيه بتتبع حصر مواطن المسوغات،

وكدراسة -(مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم(دراسة وصفية)) للباحث: حسن آدم عباس، درجة الماجستير في اللغة العربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (٢٠١٤م) التي بحثت مسوغات الابتداء بالنكرة وصفيا بالوقوف عن حقيقة المبتدأ وأحكامه وما له علاقة به، ثم طبّقت المسوغات على آيات من القرآن الكريم.

ويلحظ انحصارهما في الجانب التقعيدي لمسوغات الابتداء بالنكرة، وبذا تختلفان عن هذه الدراسة في تسلطيها الضوء على فلسفة فكرة المسوغات، وبحث مدى إمكانية تحقيق المقصد منها، وإبراز البعدين النحوي والسياقي في تقعيدها.

وسارت في ذلك على منهج وصفي تحليلي؛ إذ وقفت عند آلية تعامل النحاة النظري في تقعيدهم لها، وحاولت استجلاء أثر عنايتهم بمراعاة البعدين وأثرهما.

وقد انتظم بناؤها على تمهيد ومحورين؛ عنى التمهيد بمفهوم المسوغات النحوية ونشأة تقعيدها، ودار المحور الأول حول (آلية تقعيد النحاة لمسوغات الابتداء بالنكرة)، وخلص النظر فيه إلى أن فكرة المسوغات كانت جلية في فكر النحاة، وكانوا يستحضرونها في كثير من إجراءاتهم النحوية.

كما دار المحور الثاني حول (البعد السياقي والنحوي لمسوغات الابتداء بالنكرة: دراسة تحليلية.) ليأتي مكملاً لما توصل إليه المحور الأول، ببيانه للبعدين النحوي والسياقي لمسوغات الابتداء بالنكرة ومناقشة التصور الذي يفترض وجود ارتباط بينهما في فكر النحاة عند التقعيد.

توطئة: المسوِّغات النحوية: مفهومها ووظيفتها.

يرد المشتق من الفعل(سوَّغ) في سياق جذره اللغوي (س وغ) ويراد به الإجازة وتسهيل الاستعمال[١].ولعل القول بأن السين في (سَوغَ) مبدلة من الصاد[٢]، يفيد ملمحًا فكريًّا في كونه إعادة صياغة ذهنية للتركيب الخارج عن أصله وجعله يقاربه، ويجري مجراه.

ولم تقع اليد على حدِّه الاصطلاحي، ومع ذا يُرجَّح أنه لم يبعد عن هذا المعنى؛ إذ يمكن أن يراد به الضوابط التي وضعها النحاة لما خرج عن الأصل المستعمل.

فكلمة (ضوابط) قد تكون سمات لكلمات في التركيب، أو تقييد لاشتراطات ما؛ كتعيين لمواقعها، أو لما يسبقها من كلمات، و(الأصل المستعمل) تدل على سماع هذه التراكيب عن العرب، ولم تكن صناعية، أو عارضة.

وقد يكون تركيب (وضعها النحاة) موطن لبس؛ فهل يقصد به أنها من صنع النحاة بدافع مراعاتهم نمطية التركيب أو الجانب الشكلي فقط؟!

لعل في هذا بعدٌ عن الواقع اللغوي؛ إذ إنعام النظر في تفاصيله يُرجِّح تمثُّل وظيفة المسوغ في الإعادة الذهنية لصياغة التركيب، وتسهيل استعماله به، وإجازته وفق سنن الأحكام النحوية؛ أي أنها محاولة للموازنة بين ما خرج عن أصل حكمه، ورده إليه؛ بمعنى استحضار الأنموذج المثالي الذي تنطبق عليه الأحكام العامة، ومحاولة جعل النماذج الخارجة عنه تحاكيه بتوفر الاشتراطات الملائمة له.

ولم تكن النمطية جلَّ همِّ النحاة فيها؛ إذ التراكيب النحوية لا تخلو من عوارض تركيبية قد تغير نمطها، ولو كان مراعاتها هو الدافع الأساس لنشوء فكرة المسوغات ما أمكن التوصل إلى إجراء يحل مشكلة هذه العوارض.

وفي المقابل، ثمة تساؤل يستدعيه هذا السياق؛ فهل كون الأنموذج الذي وردت فيه المسوغات خارجًا عن أصله يختلف كثيرًا عن الأنموذج الأصل؟

القول بالاختلاف وارد لكنه ليس اختلافًا جذريًّا؛ إذ العلاقة بين الأصل والفرع جلية، ويمكن رصدها بدءًا من الدلالة المعجمية لكلمة (أصل)، التي تدل على الثبات والقوة،[٣] وحقيقته المتمثلة في كونه المعتمد، والمبتدأ منه[٤].

والدلالتان الأخيرتان تشيران إلى الرباط الوثيق بينهما وعلاقة الأصل بالتقعيد؛ إذ الأصل ما يبتدأ به وعند اطراده يكون المعتمد والمرجع.

ولعل في هذا نكتة لطيفة في التمييز بين الأصول وسبل المفاضلة بينها؛ فقد يكون الأصل أول ما ابتدئ به لكن افتقاره إلى الاطراد جعله أصلاً مهملاً أو ميتًا، في حين أن ما نقصت بعض خصائصه يكون فرعًا له؛ فأعطي الأصل كامل الاستحقاقات من دون قيود، وحظي الفرع بنصيب أقل منها بقيود.

وتندرج المسوغات- بناء على هذا التصور- في دائرة الفروع التي نقصت بعض خواص تركيبها عن التركيب الأساس، وسيفصل الحديث عنها في محوري هذه الدراسة.

المحور الأول: تقعيد النحاة لمسوغات الابتداء بالنكرة بين التسهيل والتعقيد

تأتي مسوغات الابتداء بالنكرة -ميدان الدراسة- من أكثر المسوغات النحوية كمًّا وكيفًا، وتناولها النحاة بطرائق متعددة، سارت في مجملها تدريجيًّا، لتصبَّ في مجرى آليتين للتقعيد، هما: آلية وصفية، وأخرى تحليلية.

تمثَّلت الآلية الوصفية في الإرهاصات الأولية لتقعيد النحاة لمسوغات الابتداء بالنكرة، وتجسَّدت في الإطار العام الذي ذكره سيبويه، وهو الإفادة[٥]، واتسم بالعمومية والشمولية.

في حين تمثَّلت الآلية التحليلية في محاولات حصر مواطنها من قبل النحاة التاليين له، واتَّسمت بالتفصيل، ويمكن تصنيف المحاولات -التي طالتها اليد- على النحو الآتي:

أولا: الاستناد إلى بيان السِّمات العامة للمسوغات، ويلمح تأثرهم فيه بالآلية الأولى؛ إذ لم يبتعدوا كثيراً عن ضابط سيبويه، سوى في ذكرهم سمتين عامتين للنكرة المسوغ الابتداء بها بكونها موصوفة أو غير موصوفة.

وظهرت هذه المحاولةعند ابن يعيش[٦]، وهو بهذا يحصر البعد النحوي العام للمسوغات فيهما، ويبقي البعد السياقي متسعًا ليضم الدلالات التي قد يحتملها.

ثانيا: الاستناد إلى بيان السِّمات الفرعية للمسوغات، وظهرت ملامحها عند ابن هشام[٧]؛ إذ بلغت لديه المسوغات عشر، تمثَّلت في كون النَّكرة موصوفة، وعاملة، ومعطوفة أو معطوف عليها ممّا يسوغ الابتداء به، وعامّة، ومرادا بها صاحب الحقيقة، وفي معنى الفعل، ومن خوارق العادة، وأن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا، أو تقع بعد إذا الفجائية، أو في أول جملة حالية.

استند في بيانها إلى إبراز البعد النَّحوي؛ سواء في الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة في التَّركيب، أم في تأثير وظيفة الكلمة السابقة لها فيها.

ثالثا: تشقيق السِّمات الفرعية إلى سمات فرعية لها، وظهرت ملامحها في المصنَّفات التي عنيت بالتأليف لتتبُّع مواطن المسوِّغات، وظهر عند كثيرين، منهم على سبيل التَّمثيل العنابي[٨]؛ إذ أوصلها إلى اثنين وأربعين مسوغًا.

هذا التباين في حصر المواطن وتصنيفها أمر طبعي يجسِّد تطوّر مراحل التَّفكير النَّحوي، وإن كان قد يراه من يحاول هدم كيان الدَّرس النحوي مدخلاً لأفكار عدَّة، منها:

- تخبُّط النحاة وسيرهم في اتجاهات عدة في التصنيف واضطراب تفاصيل قواعدهم؛ لعدم وضوحها في فكرهم، وإلباسهم بذلك على المتعلمين.
- الاقتصار على الجانب الشكلي للتراكيب وإهمال الجانب الدلالي عند التقعيد.
- القيام بإجراءات تعسفية لمحاولة تطويع التركيب ورده إلى أصله.
- قصور آلية جمع اللغة التي تبنها النحاة في بداية سنِّ الأسس النحوية ومحاولة تداركها بفكرة المسوغات.

إلا أنَّ واقع تأليف المصنفات في الدرس النحوي واختلاف طرائقه فيها يعدُّ كافيًا للرَّد عليها وعلى من ينتهج نهجها؛ فسيبويه-وهو من أوائل الذين أسسوا الدرس النحوي- يسير في كتابه على منهج وصفي تحليلي، في حين أن المصنفات التي جاءت من بعده مصنفات تعليمية؛ لذا فهي تميل إلى عرض الأحكام النحوية والقضايا عرضًا تفصيليا يعنى بتتبع الدقائق.

كما أن هذا التباين مبرَّر لهم بحرصهم على تقصي الشوارد قدر الاستطاعة، وإبرازها لمن قد يغفل عنها، وليس ثمَّة تنافٍ بين هذا الصَّنيع وأساس فكرة المسوغات وهو التسهيل؛ إذ ما ذا إلا تسهيل على المتعلمين، والمواضع التي ذكروها تجلي فائدة ما يُبعِد المبتدأ النكرة عن عمومه بوجه من الوجوه، وتبقى مسألة الحصر تقريبية[٩].

يعضد ذلك ميلهم إلى ترجيح أحد المسوغات عند اجتماعها[١٠]، الذي **يُلمَح منه أمران:**

الأمر الأول: جلاء فكرة المسوِّغات في فكرهم، وإيمانهم العميق بالاكتفاء بأحاديتها لتحقيق فكرة عملها، وسيرهم في ذلك على منهجهم العام القائم على الاستقراء والقياس والتعليل[١١].

وقد مكَّنهم هذا المنهج من تأسيس قواعد كلية قام أود الدرس النحوي عليها، وانطلقت أحكامه آخذة في الاعتبار بالمعايير التي سنُّوها لقبول المادة المروية، ولمن رواها، أو لمن نقلها.

الأمر الثاني: وضوح آلية تعاملهم معها؛ فهي ليست عملية عشوائية تتم في كل الأحوال.

وعلى ذا، يمكن القول بأن ظلال فكرة المسوغات ناجمة من محاولة النحاة تقديم وصف للرصيد اللغوي الذي جمعوه ووضع معيار ضابط له؛ فبين الوصفية والمعيارية كان المتنفس لظهورها في سبيل الحفاظ على لحمة البناء اللغوي، والحفاظ عليه، وجمع شوارده.

إذ من البدهي القول بأنهم لم يوجدوا هذه المسوغات من تلقاء أنفسهم ويقحموها في التركيب الخارج عن أصله، بل كانت حصيلة ما وقع بين أيديهم أنموذجين: أنموذج التركيب الأساس، وأنموذج الخارج عن أصله حسب المعايير التي سنُّوها لوضع أصولهم.

ومن محاولات التَّوفيق بين هذين الأنموذجين جاءت فكرة المسوغات حلاّ وسطًا في قبولهما وتفسير ورودهما بهذين النمطين.

تأمل هذه الحال يدعو للتساؤل؛ هل كلُّ ما خرج عن أصله يمكن رده بالمسوغات؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذا والضرورة؟ وهل لم يكن ثمة مسوغ يجيز استعمالها؟

لعل القول بأن هناك ثمة فارق بينهما أمر مفروغ منه؛ فالضرورة يقصد بها التراكيب الخاصة باللغة الشعرية دون النثرية، ولا تستعمل فيما عداها[١٢]، فهي خروج عن الأصل النحوي لسبب طارئ؛ إذ يلجأ إليها صاحبها لسبب ما، مع إيمانه التام بفعله؛ أي أنه خروج متعمد.

يعضد هذا ما أشار إليه أحد الباحثين المحدثين[١٣] عندما صنَّف اتجاهات النحاة حولها إلى اتجاهين: اتجاه يذهب إلى أن الضرورة قائمة من أجل مراعاة الوزن والقافية، واتجاه يذهب إلى أنها قائمة من أجل التوسع في اللغة الشعرية، وخلص إلى أنها مرتبطة بالمشيئة لا بالاحتياج.

وهو بهذا يدفع الفكر للتساؤل إذا كان هذا حال اللغة الشعرية وأن للشاعر حرية استخدام الأساليب التي تناسبه كيف جاز عدها من الموارد اللغوية التي بنيت عليها الأسس النحوية؟ وألا يمكن أن يكون ما عده النحاة من المسوغات هو تركيب مستقل جاء على أصله؟

لعل إطلاق القول بالتوسع فيه مجانبة للواقع اللغوي؛ إذ ما تقييد الأخذ عن الشعراء في عصور الاحتجاج وزمنها إلا وعي بتأسيس أصول للنظام اللغوي واستبعاد شذوذه.

ولا أدل على ذلك سوى المناوشات التي تناقلتها مصنفات التراث اللغوي في ترصد الشعراء لبعضهم البعض فيما خرج نظمه عن النظام اللغوي.[١٤]

وعلى ذا، فيمكن عد الضرورات مرتبطة بفكرة المسوغات ارتباط تكامل؛ فهي تهدف إلى إجازة التركيب في وضعه، فتكون بذلك مدًّا للفكرة، وتطبيقًا لها.

يعضد ذلك ذهاب النحاة إلى أن "ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى"[١٥]؛ فهو إقرار بضرورة التزام الأصل وعدم مغادرته إلا لسبب.

فتكون التراكيب التي حوت المسوغات تراكيب خارجة عن أصلها، وتفتقر إلى معنى لما ابتدئ بها، وجاءت فكرة المسوغات مبعدة لهذا الافتقار، ومجيزة لاستعمال التركيب.

المحور الثاني

البعد النحوي والسياقي لمسوغات الابتداء بالنكرة: دراسة تحليلية.

أتى هذا المحور لمناقشة ما انتهى منه المحور السابق، الذي خلص الرأي فيه إلى أن وجود المسوغ في التركيب الخارج عن أصله ينفي عنه سمة الافتقار إلى المعنى، وهذا يفتح المجال للتساؤل: كيف ساهمت المسوغات في نفي هذه السمة؟ وهل وجودها في التركيب يحقق البعدين النحوي والسياقي؟

إنعام النظر فيما تعارف عليه النحاة من أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، يلمح منه ملمح فكري؛ وهو وعيهم بمشاركة المتكلم والمخاطب في معرفته، وتطلُّع الأخير إلى معرفة ما لا يعلمه، فإن جاء المبتدأ على خلاف هذا الأصل ضاعت الفائدة بالنسبة له.[١٦]

فحصول الفائدة منطلق فكرة المسوغات، وعليها ساروا في تتبُّع مواطنها، التي يمكن إعادة تصنيف سماتها إلى نمطين، هما الآتي:

النمط الأول: سمات متعلقة بالنكرة ذاتها.

النمط الثاني: سمات متعلقة بخبر النكرة.

وهذا بيانهما.

النمط الأول: السمات المتعلقة بالنكرة ذاتها.

وردت سمات النكرة المبتدأ بها في خطابات النحاة المتعددة-التي طالتها اليد- متمثلة في ثمان سمات، ست منها تتعلق ببعدها النحوي، وهي: الوصف، والعمل، والعموم،

والعطف، والدلالة على معنى الفعل، وعلى صاحب الحقيقة. واثنتين تتعلقان ببعدها التركيبي السياقي، هما: وقوعها بعد إذا الفجائية، وفي أول الجملة الحالية.

لعل أول مايرد في الفكر تساؤل هل ثمة علاقة تجمع بين هذه السمات؟ ولمَ اختيرت دون غيرها لتحقيق فكرة المسوِّغ؟ وهل طبيعة المسوِّغ ودلالته لهما تأثير في ذلك؟

تبدو دلالة التخصيص من أكثر الدلالات بروزًا في أغلب هذه السمات، وتتجلى في علاقة التلازم والارتباط بين ركني التركيب؛ فالوصف تخصيص الموصوف بالصفة، والعمل والدلالة على معنى الفعل تخصيص العامل بالعمل في معموله، وكذا العطف؛ فهو تخصيص المعطوف بالمعطوف عليه، ولا تبعد النكرة المراد بها صاحب الحقيقة عن ذلك؛ إذ هي تخصيص لجنسه دون سواه.

لكن مجيء النكرة عامة من مسوغات الابتداء بالنكرة مقلقة وملبسة نوعًا ما؛ فهي لا تفيد، فكيف تكون منها؟ وفيم تختلف عن النكرة المراد بها صاحبها؟

هذا اللبس قد ينجلي بالوقوف عند المراد بالتعميم في هذا السياق؛ فهو يتضح من جانبين:[١٧]

الجانب الأول: المتمثل في دلالة الكلمة؛ فتكون اسم استفهام أو اسم شرط.

الجانب الثاني: المتمثل في دلالة السياق الواردة فيه، كسياقي الاستفهام والنفي.

فكون النكرة عامة في دلالتها كأسماء الاستفهام[١٨] مثلاً، فهي دلالة مقيدة؛ إذ لم تخرج عن نطاق التخصيص وإن كانت عامَّة؛ فهي تفيد طلب تعيين لما هو غير معلوم، أي أن الواحدة منها تختصُّ بالدلالة على العاقل وغير العاقل، والزمان، والمكان، والحال...إلخ. فهي وإن كانت نكرة إلا أنها تشتمل على المراد بالاستفهام[١٩]، والتعميم الذي بها مخصص بما يراد تعيينه.

وكذلك الحال بالنسبة لورود النكرة في سياق التعميم، كالاستفهام والنفي؛ فسبقها بإحدى أدواتهما تكسبها هذه الدلالة، وتدخلها في حيز الإفادة.[٢٠]

وعلى ذا يتضح وجه اختلافها عن النكرة المراد بها صاحبها؛ فإرادة الحقيقة في الأخيرة يقصد به الماهية، أي تصدق على حقيقة كل فرد من جنس ما، نحو قول: كلُّ رجل خيرٌ من كلِّ امرأة، أي أن حقيقة كلِّ رجل خيرٌ من حقيقة كلِّ امرأة، وإن كان هذا لا يتنافى مع حقيقة أن بعض النِّساء خير من الرِّجال.[٢١]

وفي سياق دلالة ظاهر المسوِّغ على شيء، ودلالة معناه على شيء آخر تبرز دلالة النكرة الدالة على معنى الفعل؛ فهي تفيد معنى قد يستفاد كما لو كان الفعل قد ذكر في محلها [٢٢]؛ فتأتي النكرة خبرًا في اللفظ لكنها في المعنى تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، كما في قول: سلامٌ عليك.[٢٣]

ومع ذا، فلا يعدُّ هذا من قبيل التناقض بين البعدين النحوي والسياقي؛ إذ ليس ثمة تناف بين البعدين فيها.

أما مسوغا دلالة النكرة على معنى الفعل وعملها فيمكن رصد الجامع بينهما في قيامهما على تلازم العلاقة بين العامل والمعمول، هذا التلازم تظهر دلالته في البعدين النحوي والسياقي لكلمات التركيب؛ فدلالة افتقار المعمول إلى عامل وأثر تبرز البعد الوظيفي لهذه المفردات.

في حين أن البعد السياقي يظهر في العلاقة بين ما يحدثه العمل من معنى في التركيب، أي: دلالة الأثر في المعنى؛ فدلالة الرَّفع تختلف عن دلالة النَّصب، فالأولى تدلُّ على ثبات للمبدوء به واستقراره، أي: دوامه ورسخوه، والثَّانية تدلُّ على تجدُّده وعدم ثباته [٢٤].

وعلى ذا، فظاهرهما واحد، لكن التأمل في حالهما يبرز سبب ميل النحاة للفصل بينهما؛ وهو تحري الدقة في تعيين المسوِّغ.

أما السمات المتعلقة بموقع النكرة في التركيب فتشير إلى وجود علاقة بين الدلالة المرادة لها ودلالة الكلمة التي جاءت قبلها؛ فيلمح من مسوِّغ وقوع النَّكرة بعد (إذا) الدَّالة على المفاجأة وجود تناسب بين دلالة النِّكرة ودلالة (إذا)؛ إذ النِّكرة تدلُّ على التَّعميم، أي أمر غير معيَّن، وكذا دلالة ما يأتي بعد (إذا) المفاجأة؛ فالمرء يتفاجأ ممَّا لا يعلمه ولا يتوقعه، ويكون مسبوقًا بسياق قبله، لذا لا يبتدأ بها، ويأتي ما بعدها معقبًا بها. [٢٥]

وكذلك الحال بالنسبة لمسوِّغ مجيء النكرة في أول الجملة الحالية الذي تبرز الفائدة فيه بجعل نسبة الجملة السابقة قيدًا لما يجيء بعدها.[٢٦]

ولعل التأمل في حال هذا المسوغ يكشف عن نكتة لطيفة؛ تكمن في تكامل دلالات التراكيب في إبراز بعدها السياقي بما قبلها؛ إذ لا تقتصر الفائدة المرادة من تجاور كلمات التركيب بحد ذاته، ودلالته السياقية، بل تتظافر بربطه بدلالة سياق ما قبله.

وعلى ضوء هذا، تخلص الدراسة إلى أن عناية النحاة بحصر مواطن المسوغات وتفاوتهم فيه كان مدفوعًا بوعيهم بأثر هذين البعدين في التركيب، وعليه ساروا في تقعيدهم، مستندين في إبرازهما إلى إجراءات عدة؛ كالاستقراء والقياس، والمقارنة...إلخ.

ولعل تعدد هذه الإجراءات وكيفية توظيفها من الأمور التي يمكن الاستناد إليها -أيضًا- في تفسير تباينهم في تعيين المسوغ في بعض المواطن كما ورد في تعيين المسوِّغ في قول الشاعر:

فيـــــوم علينـــــا ويـــــوم لنـــــا ويـــــوم نســـــاء ويـــــوم نســـــر

إذ ذهب بعضهم إلى أنه العطف، وذهب أخرون إلى أنه التفصيل. [٢٧]

وهذا يكشف عن وعي عميق للفكرة ومنظم، ويدعو من جانب آخر للتساؤل: هل هذه المسوغات متساوية في تحقيق مفهوم الفائدة المرجو؟

لعل الضابط العام الذي صرَّح به سيبويه وهو تحقق الفائدة يأتي منطلق الإجابة، ومفسحًا المجال لطرح التساؤل بطريقة أخرى: ما الدلالات التي تقرب النكرة إلى المعرفة؟

فدلالة الوصف ليست بحدِّ ذاتها مقربة للمعرفة مالم تفد تخصيصًا.[٢٨] ولعل هذا يشير إلى ملمح فكري يتجسد في أن الخارج عن أصله أقل رتبة من أصله، وبذا لا يكون استحقاقه للوظائف النحوية تامًّا مع حالته؛ وهذا ما تجلى في مسوغ الوصف -على سبيل التمثيل- إذ قيِّد بدلالته على التخصيص سواء أكان ظاهرًا أم مقدرًا.

كذلك الحال في مسوغ العمل للنكرة المبتدأ بها؛ إذ قيدت بكون المضاف إليها نكرة أو مما لا يتعرف بالإضافة[٢٩]، حتى لا تقع في دائرة المعرفة، وتنتفي فعليا فكرة المسوغ؛ إذ لو لم يكن كذلك فالإضافة إلى المعرفة معرفة كما هو متعارف عليه في سننهم.

ويفهم من هذا أن القيود التي ذكرها النحاة لبعض المسوغات لم تكن تعسفية، بل هي تحرٍّ دقيق لمراعاة الجانب الدلالي عند التقعيد؛ إذ انعدام الفائدة من المبتدأ النكرة هو الباعث لها.

وهذه الحال تدعو للتساؤل إذا كان لكل نظام علامات ودلالات فكيف تؤدي هذه الدلالات مقاصدها في ظل قياس أنموذج النظام الخارج عن أصله على أنموذج النظام الأصلي؟

وطبقًا للقول المأثور (كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى) يفهم منه في المقابل أن النقص في المبنى تغيير في المعنى، وهذا ما تظهر عليه حقيقة هذه التراكيب، لكن المعنى المراد يبقى موطن حيرة؛ إذ تختلف دلالات الكلمات في أصلها وفي تركيبها، فتضيف بذلك بعداً دلاليا قد يقارب بوجه من الوجوه مقصد فكرة المسوغات لكن تعددها وتنوعها قد يفهم منه أن دلالاتها متغيرة وبالتالي لا تنسجم مع واقع القول المأثور؛ إذ إن ما يضاف إلى المبنى ليس ثابتًا وبالتالي فالدلالة متغيرة.

لعل الإجابة تكمن فيما سبقت الإشارة إليه من دلالة التخصيص هي المدخل الأساس لفكرة المسوغات التي لجأ إليه النحاة لتسويغ التراكيب الخارجة عن أصلها، وضمها إليها.

وعلى ذا، فالتخصيص إذن يحمل دلالة وسطية توازن -بوجه من الوجوه- بين دلالة التنكير والتعريف.

ويبرز في الفكر العلاقة بين دلالة التخصيص ودلالة التعريف؛ إذ التخصيص تضييق لتعميم النكرة، وتقريبها من نطاق المعرفة، وإن كانت مازالت نكرة في نطاقها.

وعلى ذا فكل مسوغ يحمل بعدين دلاليين:

البعد الأول: بعد سياقي عام، وهو إفادة التخصيص.

البعد الآخر: بعد نحوي خاص، وهو إفادة الدلالة النحوية.

وهما بعدان متكاملان؛ إذ يرفد أحدهما الآخر، ليحققا بذلك مقصد فكرة المسوغات.

النمط الثاني: سمات متعلقة بخبر النكرة.

تأتي هذه السمات مرحلة تالية لانتفاء وجود سمات النمط الأول، التي كانت تدور حول سمات النكرة وموقعها.

وقد وردت سمات خبر النكرة المسوغ الابتداء بها في سياقات النحاة متمثلة في سمتين؛ إحداهما تتعلق بكنهه الدلالي، وهو كونه من خوارق العادة، والأخرى تتعلق بكنهه الوظيفي، وهو مجيؤه ظرفا أو مجرورا.

ففي سمة كون الخبر من خوارق العادة استحضار لما هو خارج عن المألوف، نحو: شجرة سجدت، فهذا الخبر غير معتاد في جنس الأشجار، وبذا أفاد إخبار النكرة بها فائدة. [٣٠]

ويلمح من هذا المسوغ العناية بدلالة البعد السياقي في التقعيد؛ إذ يساهم في إفادة المخاطب معنى لا يظهر له في السياق الطبعي؛ فالتلازم الذهني بين دلالتي المبتدأ النكرة وخبره مقلقة ومحفزة للذهن بالفائدة المرجوة.

أما سمة مجيء الخبر ظرفا أو مجرورا فيلحظ استنادها إلى دلالة قيدين لابد من توافرهما فيه ليكون مسوِّغا:

القيد الأول: دلالة نحوية تتمثل في كنهه؛ إذ لابد أن يكون ظرفا أو مجرورا.

القيد الثاني: دلالة سياقية تتمثل في موقعه؛ إذ لابد أن يكون متقدمًا على النكرة.

فتضافر هذين القيدين يضيفان للخبر دلالة التعريف؛ إذ يحوي المقدَّم على دلالة المحدَّث عنه في المعنى[٣١]، فصارت الجملة كأنها ابتدأت بمعرفة؛ إذ في مثل قول: عندي مالٌ، يكون المعنى المكتسب من تقديم الخبر: أنا أملك مالاً، فالخبر-هنا- في اللفظ نكرة، لكنه في المعنى معرفة.

كما أن في اشتراط التقديم دفعًا للبس في الفهم لدى المخاطب من وجهين[٣٢]:

الوجه الأول: وقوع الظرف والجار والمجرور بعد النكرة، قد يفهم منه دلالتهما على الوصف؛ فيظن المخاطب أن ورود أحدهما في السياق المقصد منه تحقيق هذه الدلالة، فيبقى منتظرًا للخبر.

الوجه الأخر: كراهية النحاة أن يأتي المبتدأ نكرة من دون مسوغ؛ فعقدوا أشبه بالموازنة الذهنية الشكلية؛ إذ الخبر كما هو معلوم نكرة ودلالته في هذه الحال معرفة، في حين أن المبتدأ عندما خرج عن أصله في التعريف، وجاء نكرة، صلح أن يحلَّ محل الخبر، فجاز قبول التبادل بين موقعهما.

وهكذا، تخلص الدراسة إلى أن فلسفة المسوغات النحوية، المتمثلة في ميدانها (مسوغات الابتداء بالنكرة) فلسفة لها جذورها العميقة في الفكر النحوي؛ فالتراكم المعرفي الذي حوته تفاصيلها لا يمكن أن يكون مبنيا على أسس وهمية- وهذا ما تتسم به النظرية النحوية في عمومها- إذ يجسد مراحل زمنية متصلة؛ فالضابط الذي أشار إليه

سيبويه لضبط فكرة المسوغات في بداية مراحل الدرس النحوي كان متزامنا في أذهان النحاة في المراحل التالية له، وظهر في محاولاتهم لتفنيد ما يندرج تحته، وتترجم في مواطن الحصر الآنف ذكرها.

ولعل هذا مما يمكن الاستناد إليه في وضوح فكرة المسوغات في الفكر النحوي وجلائها في أذهان النحاة، وتجسّد في إجراءاتهم النحوية المتخذة في سياقات متعددة.

فما محاولة تعميم الضابط للمسوغ النحوي أو توسيع نطاقه بمحاولات حصر مواطنه- التي قد يظن بها خروجها عن نسق الدرس النحوي وإثقاله بتفصيلات منفِّرة- سوى محاولة لتنظيم التراث اللغوي.

فالقيمة الإجرائية لفكرة المسوغات وسيرها في فلكها ساهم في الكشف عن تصور واضح للبناء اللغوي ووعي النحاة بذلك؛ إذ هذا ما فسَّرته تحليلاتهم للمسوغات، وإجراءاتهم.

وكذلك الحال، لعلاقة المسوغ بموقعه الوارد فيه؛ فقد بدا للدراسة أن العملية تسير في اتساق مع فكرة المسوغات العامة؛ إذ يكون المسوغ محققا للدلالة التي يفتقر إليها التركيب الخارج عن أصله.

وهذا ما يحقق التكامل في التنظيم العام للنظرية النحوية؛ فالكلمة في الترتيب تأتي محققة للمقصد العام، وتفي باحتياجات التركيب الدلالية والوظيفية؛ فالوصف على سبيل التمثيل وهو أحد المسوغات الآنف ذكرها يحقق المقصد بتخصيص النكرة المبتدأ بها، ويجلي علاقة دلالة الوصف بين طرفي التركيب الوصفي، فدلالة القول (رجلٌ حضر) تختلف عن دلالة القول (رجلٌ صالحٌ حضر)؛ إذ دلالة القول الأول تفيد الإخبار عن حضور رجل، وهذه الدلالة يمكن الاستناد إليه لإثبات جنس الحاضر ونفي أن يكون من جنس آخر مضاد في النوع كالمرأة أو الحيوان، وفي العدد كأن يكون اثنين فأكثر، لكن لم يضف فائدة من هذا الإخبار؛ إذ دلالة كلمة (رجل) تفيد التعميم، ولم يستفد السامع شيئا من معرفته بحضور هذا الرجل.

في حين أن إضافة مسوغ الوصف في القول الثاني أدى إلى تقييد الدلالة وتخصيصها؛ إذ أفاد حضور رجل يتسم بالصلاح، وفي هذه الإضافة فائدة من هذا الإخبار.

النتائج

خلصت الدراسة إلى نتائج، منها:

- التسهيل وحصول الفائدة منطلق فكرة المسوغات في الدرس النحوي.
- تصنَّف آلية تقعيد النحاة لمسوغات الابتداء بالنكرة في آليتين: آلية وصفية، وآلية تحليلية.
- تصنَّف محاولات حصر النحاة مواطن مسوغات الابتداء بالنكرة إلى ثلاثة أنماط، هي الاستناد إلى بيان السِّمات العامة للمسوغات، والاستناد إلى بيان السِّمات الفرعية للمسوغات، وتشقيق السِّمات الفرعية إلى سمات فرعية لها.
- ليس ثَمَّة تنافٍ بين اختلاف النحاة في تتبع مواطن المسوغات وإبرازها، وأساس فكرتها.
- بين الوصفية والمعيارية كان المتنفس لظهور فكرة المسوغات.
- ارتباط الضرورات بفكرة المسوغات ارتباط تكامل.
- تصنَّف سمات مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نمطين:سمات متعلقة بالنكرة ذاتها، وسمات متعلقة بخبر النكرة.
- تعدُّ دلالة التخصيص من أكثر الدلالات بروزًا في السمات المتعلقة بالنكرة ذاتها.
- تشير السمات المتعلقة بموقع النكرة والسمات المتعلقة بخبر النكرة. إلى تكامل دلالات التراكيب في إبراز بعدها السياقي بما قبلها.
- عناية النحاة بحصر مواطن المسوغات وتفاوتهم فيه كان مدفوعًا بوعيهم بأثر البعدين في التركيب.
- القيود التي ذكرها النحاة لبعض المسوغات لم تكن تعسفية، بل هي تحرٍّ دقيق لمراعاة الجانب الدلالي عند التقعيد.
- يحمل التخصيص دلالة وسطية توازن -بوجه من الوجوه- بين دلالة التنكير والتعريف.
- كل مسوغ يحمل بعدين دلاليين: بعد سياقي عام، وهو إفادة التخصيص، وبعد نحوي خاص، وهو إفادة الدلالة النحوية.
- فلسفة المسوغات النحوية، المتمثلة في (مسوغات الابتداء بالنكرة) لها جذورها العميقة في الفكر النحوي؛ فالتراكم المعرفي الذي حوته تفاصيلها لا يمكن أن يكون مبنيا على أسس وهمية إذ يجسد مراحل زمنية متصلة؛ فالضابط الذي أشار إليه

سيبويه لضبط فكرة المسوغات في بداية مراحل هذا الدرس كان متزامنا في أذهانهم افي المراحل التالية له وظهر في محاولاتهم لتفنيد ما يندرج تحته، وتترجم في مواطن الحصر.

هوامش البحث

١ ينظر: **ابن منظور، لسان العرب،** جـ ٨ (بيروت: دار صادر، د.ت)، ٤٣٥؛ و: **أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر، ط٤، جـ٤ (بيروت: دار العلم للملايين ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ، ٣٢٢.

٢ **أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة،** المحقق: عبد السلام محمد هارون ، جـ٣(د.م: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ١١٦.

٣ **أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،** جـ١(بيروت: المكتبة العلمية، د.ت) ، ١٦.

٤ **أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن العسكري، الفروق اللغوية،** حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم (القاهرة: دار العلم والثقافة ، د.ت)، ١٦٢.

٥ ينظر: **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب،** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، جـ١(القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م)، ٣٣٠؛ و: ابن يعيش، شرح المفصل،٥٥.

٦ **ابن يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،** قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، جـ١(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) ، ٢٢٥

٧ **ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، ط٦(دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م) ، ٦٠٨.

٨ **نصار بن محمد حميد الدين ، التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعنابي دراسة وتحقيق،** بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٥٣، مجلد ٤٣، (٢٠٠٩م)، ٤٤٢.

٩ **نصار بن محمد حميد الدين ، التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة** ، ٤٥٥.

١٠ ينظر على سبيل التمثيل في : **أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان

محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب ، جـ٣(القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م)، ١١٧٨.

١١ ينظر: **عبده الراجحي، ضوابط الفكر النحوي** (القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٦م)، ١٩٩ -٥٩٥.

١٢ ينظر:**عبدالرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم ، جـ٢(بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م) ، ٢٠٠ .

١٣ ينظر: **به ختيار عولا رشيد ، ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة** ، بحث منشور في مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد ٢، العدد ٢ ،٢٠١٩م، ١٣٧.

١٤ ينظر: **أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النّحويين واللُّغويين**، تحقيق: محمد أبو إبراهيم، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، د.ت) ، ٣٢-٣٣.

١٥ **عبدالرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو**، جـ٢، ٢٠٢ .

١٦ **ابن يعيش، شرح المفصل**، جـ١، ٢٢٥

١٧ **علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، جـ١(بيروت: دار الكتب العلمية ،١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ) ، ١٢٩.

١٨ ينظر: **ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**،٦١٢.

١٩ ينظر: **محمد طاهر الحمصي، الاستفهام بين النحاة البلاغيين**، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد ٣٥، عام ٢٠١٦م، ٦٧٨.

٢٠ ينظر: **ابن يعيش، شرح المفصل**، جـ١، ٢٢٥.

٢١ ينظر: **محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني**، جـ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ =١٩٩٧م) ، ٣٠٢.

٢٢ **ابن يعيش، شرح المفصل**، جـ١، ٢٢٧

٢٣ المرجع السابق، جـ١، ٢٢٦

٢٤ ينظر: **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب**،جـ١، ٣٣٠؛ و: **ابن يعيش، شرح المفصل**، جـ١، ٢٢٦

٢٥ ينظر: **ابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، جـ٢(المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م) ، ٨٨٥.

٢٦ ينظر: **محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني**، جـ١، ٣٠٢

٢٧ ينظر: **أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي ، جـ٣ (دمشق: دار القلم، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م) ،٣٢٧.

٢٨ ينظر: **العنابي، التذكرة**، ٤٤٣.

٢٩ ينظر: **ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ،٦٠٩- ٦١٠.

٣٠ ينظر: **ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٦١٣.

٣١ ينظر: **ابن يعيش، شرح المفصل**، جـ١، ٢٢٦.

٣٢ ينظر: المرجع السابق.

قائمة المصادر والمراجع

- **الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى** (١٤١٩هـ= ١٩٩٨م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي** (١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.
- **الحمصي، محمد طاهر**(٢٠١٦م) الاستفهام بين النحاة البلاغيين، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد ٣٥.
- **حميد الدين، نصار بن محمد** (٢٠٠٩م) التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعنابي دراسة وتحقيق، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٥٣، مجلد ٤٣.
- **أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي**
- (١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.
- (١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **الراجحي، عبده** (٢٠٠٦م) ضوابط الفكر النحوي، القاهرة: دار البصائر.
- **رشيد، به ختيار عولا**(٢٠١٩م) ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة، بحث منشور في مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢، العدد ٢ .
- **الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن** (د.ت) طبقات النَّحويين واللُّغويين، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

- **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر** (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، جـ١، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر** (١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **ابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع** (١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م) اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- **الصبان، محمد بن علي** (١٤١٧هـ =١٩٩٧م) حاشية الصبان على شرح الأشموني، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا** (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) معجم مقاييس اللغة المحقق: عبد السلام محمد هارون، د.م: دار الفكر.
- **الفيومي، أحمد بن محمد بن علي** (د.ت) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية.
- **ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي** (د.ت) لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- **ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد** (١٩٨٥م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دمشق: دار الفكر.
- **أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل** (د.ت) الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار العلم والثقافة.
- **ابن يعيش بن علي بن يعيش** (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.